بالحكومـــة الأمريكـــية ، مما حدا بالمذكور بناء على مشورة دفاعه بالتقدم لطلب التصالح مع الحكومة الأمريكية عن تلك الأموال خشية مصادرتها بالكامل [٣٦] .

وهـــذا الـــنموذج يشـــير إلى إحدى آليات عمل غسل الأموال الناتجة عن العمل فى مجال الاتجـــار بـــالمخدرات فى المجتمع المصري ، وهى تظهر مدى الحجم الكبير المتحقق من هذا النشـــاط ، والآثـــار السلبية المترتبة على ذلك ، وهي توضح كيف أن هذا التاجر بعد أن حقق ثـــروته قد تجه لغسلها فى النشاط الاقتصادي المشروع داخل مصر ، أو من خلال هروبه بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

خامساً : بعض الآثار السلبية لغسل أموال المخدرات

ســـنتناول بعـــض الآثـــار الـــناتجة عن غسل أموال المخدرات سواء كانت إقتصادية أو اجتماعـــية أو أمنـــية ، وبخاصـــة اتجـــاه هـــذه الأمـــوال نحو توظيفها فى مجال الإتجار فى المخدرات.

ويترتب على ظاهرة غسل الأموال : ١- زيادة العبء الضريبي وانخفاض الإنتاجية .

٢- تعمـــيق عـــدم العدالـــة في توزيع الدخل القومي، والمساهمة في خفض الإيرادات العامة للدولة .

٣- زيادة معدلات التضخم وخفض القوة الشرائية للنقود ، والتدفق النقدي للمستهلك .

٤- انهيار القيم الاجتماعية ، والتأثير على القيم الاستهلاكية [٣٧] .

وتوجـــد كثـــير مـــن الآثـــار السلبية لغسل الأموال بوجه عام وغسل الأموال الناتجة عن الاتجـــار فـــى المخدرات والمؤثرات على الحالة النفسية بوجه خاص ، فاقتصادياً يتم استقطاع هـــذه الأمـــوال من الدخل القومي ، وتؤثر على قيمة العملة الوطنية ، وتزيد معدل البطالة مع شـــيوع الأنمـــاط الاســـتهلاكية ، واجتماعياً تؤثر على القيم الاجتماعية والأخلاقية وتزيد من انتشـــار القيم السلبية ، وأمنياً تهدد الاستقرار والأمن نظراً لأنها تؤدي لزيادة النشاط الإجرامي والنشاط غير المشروع .

الأثـــر الاجتماعي لغسل الأموال : يشجع على الانزلاق إلى هاوية الجريمة ، زيادة معدل الجـــريمة المـــنظمة محلـــياً وعالمـــياً فضلاً عن أن تضخم الثروات والدخول غير المشروعة والـــنجاح فـــي إخفائها وإضفاء المشروعية عليها في إطار عمليات غسل الأموال - يجعل من

أصحاب هذه الثروات والدخول مصدراً قوياً وسطوة وسيطرة على النظام السياسي والإعلامي والقضائي ويؤدي إلى احتمالات فرض قوانينهم على المجتمع كله [٣٨] .

حيث تؤدي عمليات غسل أموال المخدرات لبعض الآثار الأمنية السلبية فهى تؤدي لزعزعة الاستقرار الأمني وانتشار أنماط السلوك الإجرامي ذات العائد المادي الوفير مثال ذلك مجال الإتجار بالمخدرات .

ونظراً لأن غسل الأموال تمثل مجموعة من العمليات التي تهدف لدمج الأموال القذرة الناتجة عن الأنشطة الإجرامية والأنشطة غير المشروعة ، فهي نشاط غير مشروع ونشاط إجرامى ، يترتب على ممارسته كثير من الآثار الأمنية السلبية داخل المجتمع .

وتشير الدلائل إلى أن ظاهرة غسل الأموال تؤدى إلى زعزعة الأمن وتهديد الاستقرار الأمني والطمأنينة في المجتمع ، وتزيد من الأنشطة الإجرامية التي تحقق أرباحاً مالية وفيرة .

ومخاطر غسل الأموال هي :

١- إنها تشجع على ارتكاب الجرائم بصفة عامة وبخاصة تلك الجرائم الخطرة المدرة للأموال.

٢- عدم استقرار المؤسسات المالية لأن هذه الأموال عادة ما تكون ضخمة (المؤسسة المالية تعول على بقائها فترة من الزمن لاستثمارها) وتفاجأ هذه المؤسسة المالية بانتقال هذه الأموال إلى مكان آخر ، أي أنها لا تتعامل مع مستثمر حقيقى .

٣- انصراف العملاء عن التعامل مع هذه المؤسسات أى أنها تؤثر على السمعة المالية للمؤسسة [٣٩] .

حيث إن عمليات غسل الأموال لها الكثير من الآثار السلبية التى تؤثر على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية فى المجتمع ، فاقتصادياً هذه الأموال تستقطع من الدخل القومى وتؤثر على توزيع هذا الدخل ، مع عدم الاستغلال الأمثل لهذه الأموال فى الاستثمار الإنتاجى ، وتهرب هذه الأموال من تحمل العبء الضريبى ، بالإضافة للآثار السلبية على معدل النمو والتنمية فى المجتمع ، واجتماعياً يؤدى غسل الأموال إلى زيادة النمط الاستهلاكي الترفى ، واهتزاز القيم الاجتماعية والأخلاقية ، وانتشار القيم السلبية على حساب القيم الايجابية ، وأمنياً يؤدى غسل الأموال إلى زيادة حجم الأنشطة الإجرامية عموما والأجرام المنظم عبر الوطنى والمحلى بوجه خاص ، وتؤدى لزعزعة الاستقرار الأمنى

وتهديد الأمن القومى، وسياسياً تؤدى عمليات غسل الأموال إلى فقدان الثقة فى النظام السياسى الحاكم سواء من ناحية أفراد المجتمع أو على المستوى الدولى (٤٠).

يلاحظ أنه يوجد كثير من الآثار السلبية المترتبة على غسل أموال المخدرات ، حيث تؤدى لانخفاض الدخل القومى والخلل فى توزيع الدخل القومى وزيادة التضخم ، وتؤثر على اهتزاز القيم الإيجابية وانتشار النمط الترفي الاستهلاكى ، وتساعد على زيادة حجم السلوك الإجرامى وبخاصة نشاط المخدرات ، مما يؤدى لتقويض الأمن والاستقرار فى المجتمع .

سادساً : مكافحة غسل أموال المخدرات

سنلقي الضوء على أهمية قيام التشريع بدوره فى مجال مكافحة غسل الأموال بوجه عام، وغسل الأموال الناتجة عن المخدرات بوجه خاص ، مع ضرورة قيام المؤسسة الشرطية بإنفاذ القانون فى هذا المجال ، وتفعيل التعامل والتنسيق مع المؤسسات المالية والمصرفية فى مجال مكافحة غسل الأموال .

ونظراً للآثار السلبية المترتبة على غسل أموال المخدرات ، سواء كانت آثار سلبية اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية أو سياسية ، تأتى ضرورة اتخاذ كافة السبل لمكافحتها عن طريق التعاون والتنسيق بين المؤسسة التشريعية ، والشرطية ، والمؤسسات المالية والمصرفية.

وتأتي أهمية التشريع فى مجال مكافحة غسل أموال المخدرات ، نظراً لأن التشريع يمثل أحد الوسائل التى تحقق الضبط الرسمي فى المجتمع ، وما يقوم به من إصدار القوانين والقرارات التى تحدد السلوك السوي وغير السوي ، ولأن الجزاء القانوني يمثل عنصر ردع للأفراد ، لذلك يمكن توظيف التشريع كمدخل مهم فى مكافحة ظاهرة غسل أموال المخدرات .

وتؤدي المؤسسة الشرطية دوراً هاماً فى مجال مكافحة غسل أموال المخدرات من جانبين: الجانب الأول ، عمليات مكافحة الإتجار فى المخدرات والمؤثرات على الحالة النفسية والتى تقوم بها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والأجهزة المعاونة لها والتى تهدف للقضاء على العرض " كمية المخدرات والمؤثرات على الحالة النفسية التى يتم تداولها فى المجتمع المصري " ، الجانب الثاني ، ما تقوم به المؤسسة الشرطية فى مجال إنفاذ القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ لمكافحة غسل الأموال ، الذى أصدره المشرع المصري ، وكذلك الاتفاقيات والقوانين الأخرى .